

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي المها للسيراميك ش.م.ع.ع

الرأي

لقد تدقنا القوائم المالية للمها للسيراميك ش.م.ع.ع ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية، بما في ذلك ملخص عن السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستقيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية طبقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين")، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

مسألة أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مراقب حسابات آخر، وقد تضمن تقريره بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٨ رأياً غير متحفظ حول تلك القوائم المالية.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة أدناه، فإن وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

لقد قمنا بتنفيذ المسؤوليات الموضحة في قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المسائل. وبناء عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المُصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المُنجزَة لغرض تناول المسائل الواردة أدناه، توفر أساساً لرأي التدقيق المرفق مع هذه القوائم المالية.

تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

إن الإدارة تمثل عادةً موقعا فريدا لا ارتكاب عملية الغش بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مُزورة من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي تبدو ظاهرياً أنها تعمل على نحو فعال. عند فحصنا لفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل الذي تنتهجه، أخذنا في الاعتبار لخطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وتصور الأطراف المكلفة بالحوكمة لاحتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة أو غيره من التأثيرات غير الملائمة على عملية إعداد التقارير المالية. لذلك، فقد اعتبرنا أن تجاوز أنظمة الرقابة يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة (تابع)

ردنا

تضمنت إجراءاتنا اختبار الفصل بين المهام واختبار أنظمة الرقابة على عملية تصريح ومعالجة القيود اليومية، والتعديلات الأخرى على القوائم المالية، واختبار التعاملات الهامة التي تتم خارج سياق الأعمال العادية أو تبدو بشكل آخر أنها تعاملات غير عادية، ومراجعة أحكام الإدارة عند وضع التقديرات المحاسبية الهامة في القوائم المالية للسنة الحالية.

الإقرار بالإيرادات واعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ أول مرة

الإيرادات تُمثل مبيعات بلاط السيراميك إلى العملاء. يتم قياس الإيرادات بناءً على الثمن المحدد في العقد المُبرم مع العميل، وتُستثنى المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى. في ١ يناير ٢٠١٨، اعتمدت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥- "الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء". في ١ يناير ٢٠١٨، اعتمدت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥- "الإيرادات من العقود المُبرمة مع العملاء" باستخدام طريقة الأثر الرجعي المُعدلة. بموجب هذه الطريقة، يمكن تطبيق المعيار على جميع العقود في تاريخ التطبيق الأولي أو فقط على العقود غير المُنجزه في هذا التاريخ. وقد اختارت الشركة تطبيق المعيار على العقود غير المُنجزه كما في ١ يناير ٢٠١٨.

تم الآن الإقرار بالإيرادات من بيع البضاعة عند تحويل السيطرة على المنتجات، أي عند تسليمها إلى العملاء، ويكون للعميل حرية التصرف بالكامل في القناة والسعر لبيع المنتجات ولا يكون هناك أي التزام لم يتم الوفاء به ومن شأنه أن يؤثر على قبول العميل للمنتجات.

يضع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ إطاراً شاملاً لتحديد مقدار الإيرادات وزمن قيدها، مما يجعل تطبيق هذا المعيار عملية مُعقدة. لذلك، يُعتبر تطبيق هذا المعيار مسألة تدقيق رئيسية.

ردنا

لذلك، فقد خُصنا إلى أن الإقرار بالإيرادات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ يُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لمعالجة مسألة التدقيق الرئيسية:

- حصلنا على طلبات الشراء والعقود التي أبرمتها الشركة مع العملاء لتحديد التزامات الأداء في العقود.
- راجعنا طلبات الشراء والعقود لتحديد ما إذا كانت هناك خصومات وتخفيضات وضمانات ممنوحة إلى العملاء.
- حصلنا على الأدلة التي تُثبت استيفاء التزامات الأداء في نقطة زمنية معينة.
- تحققنا من الفواتير الصادرة للتأكد من استحقاق الإيرادات وتسجيلها استناداً إلى التزامات الأداء.

وجود العقار الاستثماري وتقييمه

في نهاية فترة الاقرار، بلغت القيمة العادلة للعقار الاستثماري في دفاتر الشركة ٢٢٥,٠٠٠ ر.ع. العقار الاستثماري يتكون من أرض مسجلة بصفة مشتركة باسم أحد أعضاء مجلس الإدارة وطرف ذي علاقة. وبما أن الشركة هي شركة مساهمة عامة، فإن الاحتفاظ بالعقار الاستثماري باسم أحد أعضاء مجلس الإدارة وطرف ذي علاقة ينطوي على خطر عدم الاحتفاظ بهذا العقار نيابة عن الشركة ولمنفعتها.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
المها للسيراميك ش.م.ع.ع. (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

وجود العقار الاستثماري وتقييم (تابع)

ردنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:

- مراجعة مستندات تسجيل الأرض.
- مراجعة مستندات الشراء الأصلية والتأكد من أن المبلغ دفع من الحساب البنكي للشركة؛
- مراجعة القرار الصادر عن مجلس الإدارة بتغيير ملكية الأرض باسم الشركة والمراسلات الأخرى المتبادلة مع وزارة الإسكان.
- مراجعة خطاب ملكية المنفعة المستلم من عضو مجلس الإدارة والطرف ذي العلاقة المعنيين.
- الحصول على تقارير تقييم لأطراف أخرى حول قيمة العقار الاستثماري؛ و
- التأكد من أن مكتب التقييم معتمد ولديه الخبرة والمهارة اللازمة لإجراء التقييم.

تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية وانخفاض قيمتها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، اعتمدت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - "الأدوات المالية" الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ - "الأدوات المالية" على ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة ١: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛

المرحلة ٢: منهجية انخفاض القيمة؛ و

المرحلة ٣: محاسبة التحوط.

وفقاً لما يسمخ به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي، دون تعديل أرقام المقارنة.

استثمارات الأسهم في الشركات المدرجة المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ يتم الآن تصنيفها وقياسها كاستثمارات أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ١ يناير ٢٠١٨. وقد اختارت الشركة تصنيف استثماراتها في الأسهم المدرجة بشكل لا رجعة فيه ضمن هذه الفئة في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نظراً لأنها تعزز الاحتفاظ بهذه الاستثمارات في المستقبل المنظور.

تتمثل التغييرات الرئيسية الناشئة عن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أن خسائر ديون الشركة تستند الآن إلى نموذج خسارة الديون المتوقعة بدلاً من نموذج الخسارة المحتملة، وقد أجرت الشركة التغييرات الضرورية في تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية ومنهجية انخفاض القيمة الواردة بالتفصيل في الإيضاح ٢ من القوائم المالية. علاوة على ذلك، لا تملك الشركة أي أدوات تحوط، وبالتالي لا يوجد أي تأثير ناتج عن تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

يجب أن يكون تصنيف وقياس الأصول المالية وانخفاض قيمتها طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة ونموذج الأعمال ونموذج التدفقات النقدية والإفصاحات وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبما أن العملية تنطوي على أحكام وتقديرات هامة، فهي تُعتبر مسألة تدقيق رئيسية.

ردنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:

فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي؛

- قرأنا سياسة الشركة في تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية المُستندة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- توصلنا إلى فهم نموذج تقييم أعمال الشركة واختبار التدفقات النقدية التعاقدية وتحققنا منهما.

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية وانخفاض قيمتها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تابع)

ردنا (تابع)

فيما يتعلق بمنهجية انخفاض القيمة، تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي:

- قرأنا سياسة الشركة في تكوين مخصص انخفاض القيمة المستندة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- فهمنا مصادر البيانات والافتراضات الرئيسية وتحققنا منها بالنسبة للبيانات التي تستخدمها الشركة في نموذج خسارة الديون المتوقعة لتحديد مخصصات انخفاض القيمة.
- قمنا بإعادة احتساب مبلغ مخصص انخفاض القيمة للتأكد من دقة مخصص انخفاض القيمة المدرج في السجلات المحاسبية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة وإدارة الشركة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨ ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقرير تدقيقنا، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقرير تدقيقنا:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة الشركة
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خلصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعيار الدولية للتدقيق ستمكن دائما من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديًا أو كليًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
 - صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- نحن نتواصل مع الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية تُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقرارا إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وتُبْلِغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي
المها للسيراميك ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

من ضمن المسائل التي تُبلغها إلى الأطراف المُكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته، وقواعد وشروط إفصاح الجهات المُصدرة للأوراق المالية وتعاملات الأشخاص المُطلعين الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، فإننا نُفيد بما يلي:

- (١) لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لغرض تدقيقنا،
- (٢) تحتفظ الشركة بدفاتر حسابات سليمة، والقوائم المالية تتفق مع تلك الدفاتر.
- (٣) المعلومات المالية المدرجة في التقرير السنوي تتفق مع دفاتر حسابات الشركة.

كذلك، فإننا نفيد بأنه لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة خرقت أيًا من الأحكام المنطبقة لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته، وقواعد وشروط إفصاح الجهات المُصدرة للأوراق المالية وتعاملات الأشخاص المُطلعين الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، على نحو من شأنه التأثير بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.


ببين كابور
الشريك



BDO

مسقط
١٣ فبراير ٢٠١٩